

Distr.: General
27 February 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

البند 146 من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم

المتحدة لحفظ السلام

الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم
لعمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/
يونيه 2025

تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

موجز

يتضمن هذا التقرير تعليقات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة ومشورتها وتوصياتها بشأن الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025. وما زالت ملاحظات اللجنة واستنتاجاتها وتوصياتها بشأن ميزانية حساب الدعم للمكتب تسترشد بالمخاطر الحالية والناشئة التي تواجهها المنظمة. وتدرك اللجنة أيضاً أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يخضع لسلسلة من التقييمات الخارجية للجودة، ستنجج باستعراض كلي للمكتب. وسوف تسترشد اللجنة في موقفها بشأن كفاية موارد مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأمر من ضمنها نتائج تلك الاستعراضات.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً - مقدمة

- 1 - تقدم اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة في هذا التقرير تعليقاتها ومشورتها وتوصياتها إلى الجمعية العامة، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، بشأن ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025. ويُقدّم التقرير وفقاً للفقرتين 2 (ج) و (د) من اختصاصات اللجنة (قرار الجمعية العامة 275/61 المرفق).
- 2 - واللجنة مسؤولة عن فحص خطة عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية، آخذة في الحسبان خطط عمل هيئات الرقابة الأخرى، وعن إسداء المشورة إلى الجمعية العامة في هذا الشأن؛ واستعراض الميزانية المقترحة للمكتب، مع مراعاة خطة عمله؛ وتقديم توصيات إلى الجمعية عن طريق اللجنة الاستشارية. وقد استعرضت اللجنة عملية التخطيط لعمل المكتب والميزانية المقترحة له في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025، في دورتيها الرابعة والستين والخامسة والستين المعقودتين في الفترة من 5 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر 2023 وفي الفترة من 21 إلى 23 شباط/فبراير 2024.
- 3 - وتعرب اللجنة عن تقديرها لجهود مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في تزويد اللجنة بالوثائق ذات الصلة كي تنظر فيها. وقد وافى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضاً اللجنة بمعلومات تكميلية رداً على أسئلة شتى وجهتها اللجنة.

ثانياً - معلومات أساسية

- 4 - خلال الفترة 2025/2024، يعتزم مكتب خدمات الرقابة الداخلية الاضطلاع بـ 53 مهمة مراجعة داخلية للحسابات، و 6 مهام تفتيش وتقييم، و 553 حالة تحقيق على النحو المبين في الفروع أدناه. وتشمل الاحتياجات من الموارد للشعب الثلاث في إطار حساب الدعم 15 425 000 دولار لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات، و 2 468 100 دولار لشعبة التفتيش والتقييم، و 13 087 700 دولار لشعبة التحقيقات.
- 5 - وترد في الجدول أدناه الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة 2025/2024، مقارنة بالفترة 2024/2023.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة			الموارد المالية					
الفرق	المقترح	المعتمد	الفرق	المقترح	المعتمد	الفرق	المقترح	المعتمد
ميزانية الفترة مقابل 2025/2024	2024	2023	الميزانية المعتمدة للفترة مقابل 2024/2023	2024	2023	النسبة المئوية من مجموع	النسبة المئوية للفترة 2024/2023	النسبة المئوية للفترة 2024/2023
(النسبة)	2025	2024	(النسبة المئوية)	2025	2024	الميزانية	2025/2024	2024/2023
(9)	(7)	69	76	48.6	(8.0)	1 345.40	15 425.00	16 770.40
-	-	11	11	7.8	2.5	59.10	2 468.10	2 409.00
10	6	67	61	41.2	10.9	1 285.30	13 087.70	11 802.40
-	-	4	4	2.4	5.4	38.60	756.90	718.30
(1)	(1)	151	152	100	0.1	37.60	31 737.70	31 700.10

ملاحظة: أرقام الميزانية قُدِّمها مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية التابع لشعبة الشؤون المالية للعمليات الميدانية.

6 - على النحو المبين في الجدول أعلاه، تُقدَّر الميزانية المقترحة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025 بمبلغ قدره 31 737 700 دولار، وهو ما يمثل زيادة إجمالية طفيفة قدرها 37 600 دولار، أو بنسبة 0,1 في المائة، عن الميزانية المعتمدة للفترة 2024/2023، والتي بلغ مقدارها الإجمالي 31 700 100 دولار. وفي حين أن هناك تغييرات كبيرة قد أُدخلت على كل شعبة من الشعب، فقد أبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن الزيادة الإجمالية الطفيفة في الميزانية تعزى أساساً إلى زيادات في تكاليف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المتعلقة بالبرامجيات المتخصصة (154 000 دولار، أو 46,9 في المائة) وتكاليف السفر في مهام رسمية (35 600 دولار، أو 7,6 في المائة)، يقابلها جزئياً تخفيضات في تكاليف الموظفين ناتجة عن الإجراءات المقترحة المتصلة بالوظائف والمتعلقة أساساً بإغلاق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

7 - وكما هو مبين أيضاً في الجدول أعلاه، من المتوقع أن ينخفض إجمالي موارد مكتب خدمات الرقابة الداخلية من الموظفين لعمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025 بمقدار وظيفة ثابتة واحدة. ويشمل النقصان إعادة ندب ست وظائف ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة من شعبة المراجعة الداخلية للحسابات إلى شعبة التحقيقات على النحو المشار إليه في الفقرة 42 أدناه، كما يشمل إلغاء وظيفة ثابتة واحدة.

8 - وأبلغت اللجنة بأن التقييمات الخارجية الثلاثة التي انخرط فيها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لا تزال في مراحل مختلفة من الإنجاز. فقد اكتملت التقييمات المتعلقة بشعبة التحقيقات وشعبة المراجعة الداخلية للحسابات، في حين أن التقييمات المتعلقة بشعبة التفتيش والتقييم ستجوز خلال عام 2024.

- 9 - وفيما يتعلق بتقييم شعبة التحقيقات، أبلغ المكتب اللجنة بأنه يركز على تنفيذ توصيات التقييم بمعالجته المسائل التالية: (أ) إتاحة الموارد الكافية للشعبة؛ (ب) تعزيز ضمان الجودة الداخلية والعلاقات مع أصحاب المصلحة ووظيفة الاستدلال الجنائي الرقمي؛ (ج) تحسين تتبع تنفيذ التوصيات الخاصة بالشعبة والإبلاغ عنه؛ (د) توضيح إجراءات التحقيق مع موظفي المكتب وكبار مسؤوليه. ولدى وضع الصيغة النهائية لهذا التقرير، أخذت اللجنة في الاعتبار توصيات التقييم.
- 10 - وفيما يتعلق بتقييم شعبة المراجعة الداخلية للحسابات، أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية اللجنة بأنه أعد خطة عمل لمعالجة الثغرات المحددة ومجالات التحسين.

ثالثاً - تعليقات اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

ألف - شعبة المراجعة الداخلية للحسابات

- 11 - قدّمت اللجنة، في تقاريرها السابقة، عدداً من التوصيات المتعلقة بعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية بوجه عام، وبالتخطيط لعمل شعبة المراجعة الداخلية للحسابات وعملية وضع ميزانيتها بوجه خاص. وتلاحظ اللجنة أن المكتب يواصل بذل جهدٍ لتنفيذ معظم هذه التوصيات. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تواصل استخدام تقييم المخاطر المتبقية كأساسٍ لخطة عملها. ولا تزال شعبة المراجعة الداخلية للحسابات، التي تمثل 48,6 في المائة من مجموع الميزانية المعتمدة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم، هي أكبر الشعب الثلاث الممولة من ميزانية المكتب في إطار حساب الدعم، رغم أن شعبة التحقيقات تشكل معظم رصيد الميزانية، بنسبة 41,2 في المائة.

تنفيذ خطة العمل

- 12 - فيما يتعلق بشعبة المراجعة الداخلية للحسابات للفترة 2023/2022، أبلغت اللجنة بأنه تم إنجاز 52 مهمة (81 في المائة من الخطة الأصلية) للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023. وبعبارة أخرى، كان من المقرر أن تُتجز 64 مهمة على أساس افتراض شغل الوظائف بالكامل، فأنجز منها 52 مهمة.
- 13 - وأبلغت اللجنة أيضاً أنه خلال الفترة 2024/2023، أنجزت 38 مهمة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن الشعبة في طريقها لإنجاز 63 مهمة من أصل 64 مهمة مقررة للسنة المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2024.
- 14 - وتثني اللجنة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لما يبذله من جهود لاستكمال خطة العمل للفترة 2024/2023. وتحت اللجنة المكتب على تحليل النتائج المترتبة عندما يتعذر إنجاز المهام المقررة.

خطة العمل القائمة على تقييم المخاطر

- 15 - أوصت اللجنة، في الفقرة 26 من تقريرها عن ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2010 إلى 30 حزيران/يونيه 2011 (A/64/652)، بأن تقوم شعبة المراجعة الداخلية للحسابات باعتماد خطط عمل أقوى للمراجعة تستند إلى

تقييم المخاطر المتبقية. وأبلغت اللجنة بأن خطة العمل للفترة 2025/2024 لا تزال تستند إلى الفئات الرفيعة المستوى للإدارة المركزية للموارد الواردة في سجل المخاطر التابع للأمانة العامة. وكجزء من عملية التخطيط القائم على المخاطر للفترة 2025/2024، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن الشعبة أعادت التحقق من استراتيجية الضمان الخاصة بها من خلال تقييمات وتحليل للمخاطر على مستوى الأمانة العامة والكيانات. ووفقا للمكتب، لا تزال استراتيجية الضمان تستند إلى أفق مدته خمس سنوات، يغطي المخاطر المتوسطة كل خمس سنوات والمخاطر العالية كل ثلاث سنوات. ومع مراعاة المهام المنجزة خلال السنتين السابقتين، أشارت الشعبة إلى أنها حددت المهام على مدى السنوات الثلاث المقبلة لكفالة تنفيذ استراتيجية الضمان المذكورة أعلاه. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه، استجابة للتوصيات السابقة للجنة، تتضمن خطة عمل الشعبة للفترة 2025/2024 تغطية مخاطر الغش/الفساد في العديد من مهامها.

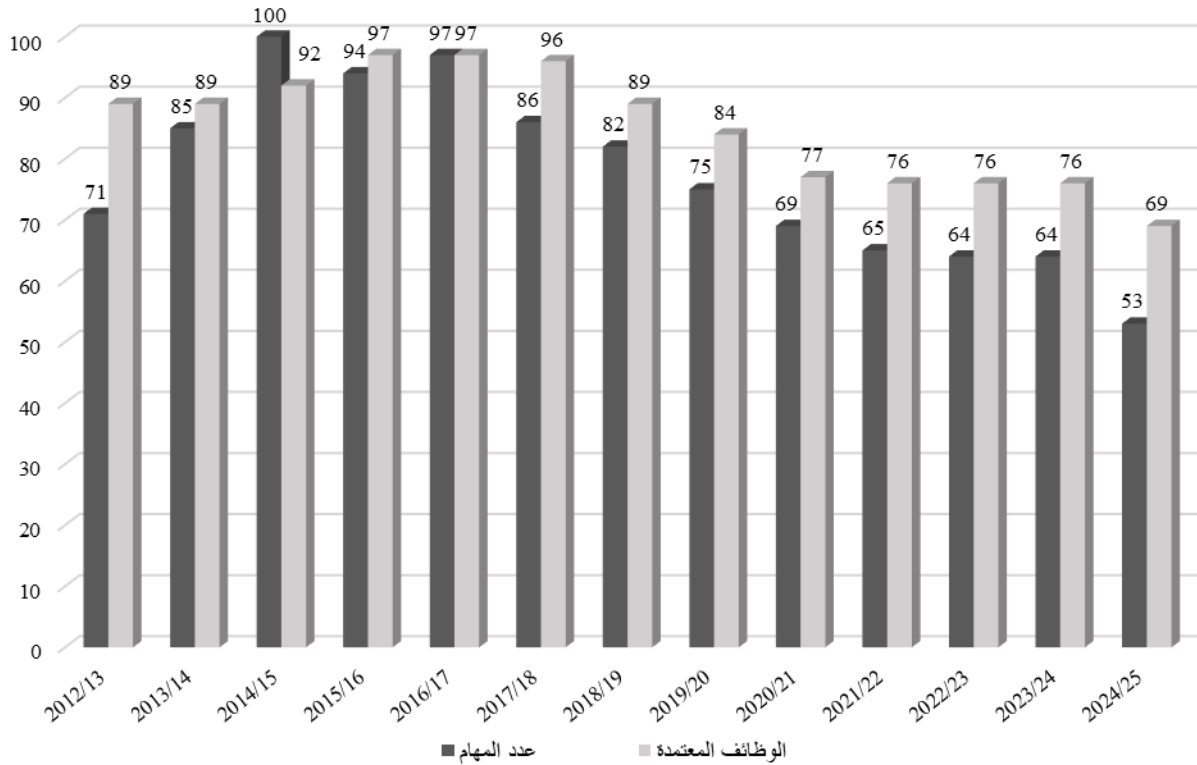
16 - وتثني اللجنة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لما يبذله من جهود لوضع خطة عمله القائمة على المخاطر لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات، بما في ذلك التركيز على مخاطر الغش والفساد في مهامها. وعلى نحو منفصل، تلاحظ اللجنة أن شعبة التحقيقات خصصت أكثر من ثلث مواردها للتحقيق في حالات الغش والغش المفترض.

تحليل الاتجاهات المتعلقة بالمهام/الموارد

17 - على النحو المبين في الشكل الأول، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تعترض الاضطلاع بعدد أقل من المهام (53 مهمة من مهام مراجعة الحسابات) فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام للفترة 2025/2024، مقارنة بـ 64 مهمة خلال الفترة 2024/2023. ومن المتوقع أيضا أن ينخفض عدد الوظائف مقارنة بالفترة المالية السابقة، من 76 وظيفة إلى 69 وظيفة، بعد أن كان قد وصل إلى أعلى مستوى له عند 97 وظيفة في الفترة 2017/2016. ووفقا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، يعزى الانخفاض في عدد المهام والوظائف للفترة 2025/2024 إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

الشكل الأول

اتجاهات الموارد فيما يتصل بالمهام/الوظائف في شعبة المراجعة الداخلية للحسابات



المصدر: استنادا إلى بيانات مقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

18 - وبالنسبة للسنة المالية 2025/2024، أبلغت اللجنة بأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تعتزم إنجاز 53 مهمة، بافتراض معدل شواغر قدره 10 في المائة. ووفقا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، ستشمل مجالات التركيز الرئيسية ما يلي: (أ) تفويض السلطة؛ (ب) حوكمة البيانات وإدارة البيانات؛ (ج) الوقت والحضور؛ (د) البرامج الفنية؛ (هـ) النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء؛ (و) خفض التدريجي للبعثات وانتقالها؛ (ز) عمليات الشراء وإدارة العقود.

19 - وتلاحظ اللجنة أن عدد المهام والوظائف في شعبة المراجعة الداخلية للحسابات آخذ في الانخفاض بسبب عوامل شتى، ومنها على الخصوص إغلاق بعض بعثات حفظ السلام. وفي ظل التغيرات الطارئة على حضور عمليات حفظ السلام، تعتزم اللجنة مواصلة دراسة الاتجاهات والعلاقة بين الموارد وتغطية المخاطر وعدد المهام في المستقبل.

النقص في القدرات ومقترح الميزانية للفترة 2025/2024

20 - في إطار ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، طلبت اللجنة أن يقدم المكتب تحليلا للنقص في القدرات على أساس المخاطر كأساس لتحديد الاحتياجات من الموارد. وبناء على ذلك، أبلغت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات اللجنة بأن إغلاق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق

الاستقرار في مالي وما ارتبط به من نقصان للنطاق المشمول بالمراجعة الصادر بها تكليف، وما ترتب عنه من إلغاء لبعض وظائف مراجعي الحسابات، أمورٌ كان لها أثر على تحليل النقص في القدرات. وبالنسبة لميزانية الفترة 2025/2024، يتوقع مكتب خدمات الرقابة الداخلية وجود فجوة صغيرة بين الموارد المطلوبة والموارد المتاحة، ولكنها فجوة يمكن التحكم فيها.

21 - وأبلغت اللجنة بأن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات تعتزم التعامل مع النقص في القدرات من خلال ما يلي: (أ) تحقيق الكفاءة في تحديد نطاق المهام؛ (ب) بذل الجهود لملء الوظائف الشاغرة؛ (ج) إدراج مهام الفترة 2025/2024 التي لم يتسن إكمالها على النحو المقرر، وذلك في خطة العمل للفترة 2025/2026؛ (د) تعيين مراجعي حسابات مقيمين من مكتب مراجعة الحسابات الإقليمي في الشرق الأوسط (إذا تعذر إجراء عمليات مراجعة الحسابات المقررة بسبب الحالة الأمنية الراهنة في منطقة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان) للمساعدة في عمليات مراجعة الحسابات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

22 - وأبلغت اللجنة، في سياق مداولاتها، بأن معدل شواغر شعبة المراجعة الداخلية للحسابات قد بلغ، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، نسبة 16 في المائة في قسم حفظ السلام، وهو معدل مماثل للمعدل المسجل في كانون الأول/ديسمبر 2022.

23 - وتؤكد اللجنة من جديد أنه ينبغي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يواصل إعطاء الأولوية لملء وظائفه الشاغرة من أجل سد النقص في الموارد المتاحة لشعبة المراجعة الداخلية للحسابات في إطار ميزانية حفظ السلام، وهو ما يمكن أن يعالج جزءاً مما حُدد من نقص في القدرات. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن التقييم الخارجي للشعبة الذي وضع في صيغته النهائية مؤخراً قد يتيح منظوراً إضافياً لعمليات الشعبة واحتياجاتها من الموارد، ولذلك تعتزم اللجنة معاودة النظر في هذه المسألة في وقت لاحق. وفي غضون ذلك، تؤيد اللجنة الاحتياجات من الموارد على النحو المبين في الجدول وفي الفقرة 7 أعلاه.

باء - شعبة التفتيش والتقييم

تنفيذ خطة العمل

24 - أوصت اللجنة، في الفقرة 24 من تقريرها عن ميزانية مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إطار حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2013 إلى 30 حزيران/يونيه 2014 (A/67/772)، بأن تقوم شعبة التفتيش والتقييم، في جملة أمور ومن أجل إثبات أهميتها المتواصلة لصانعي القرار، بإصدار تقاريرها بصيغتها النهائية في الموعد المحدد. وخلال المداولات، أبلغت اللجنة أنه بالنسبة للسنة المالية 2023/2022، من بين المهام الست المقررة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023، أنجزت أربع مهام في الفترة 2023/2022 وأن المهمتين المتبقيتين أنجزتا خلال السنة التقييمية 2023. وهذه المهام هي: (أ) دعم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لسلطة الدولة وتحقيق الاستقرار وسيادة القانون؛ (ب) دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى لسلطة الدولة وتحقيق الاستقرار وسيادة القانون؛ (ج) تقييم مواضيعي للشباب والسلام والأمن في مجال حفظ السلام؛ (د) تقييم مواضيعي للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في عمليات السلام؛ (هـ) دعم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لسلطة الدولة وتحقيق الاستقرار وسيادة القانون؛ (و) إعداد مصنف توليفي لنتائج التقييم المتعلق بسيادة القانون في عمليات حفظ السلام.

25 - وبالنسبة للسنة المالية 2024/2023، أبلغت اللجنة بأن خمسة من الاستعراضات الستة كانت جارية حتى نهاية عام 2023 وأن المهمة السادسة ستبدأ في عام 2024.

26 - وتقر اللجنة بالجهود التي تبذلها شعبة التفتيش والتقييم لإنجاز خطة عملها. وتلاحظ اللجنة أن إنجاز المهام في الوقت المناسب سيحسن المساءلة عن تحقيق النتائج بالنسبة للكيانات المعنية.

27 - وتلقت اللجنة أيضاً، في إطار البند الثابت المدرج في جدول أعمالها، معلومات مستكملة عن معدلات الشواغر في مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وفيما يتعلق بشعبة التفتيش والتقييم، لاحظت اللجنة أن قسم حفظ السلام التابع للشعبة سجل معدل شواغر قدره 9,1 في المائة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، ثم ارتفع ذلك المعدل إلى 18 في المائة حتى 31 كانون الثاني/يناير 2024، وهو أعلى من المعدل البالغ 15,4 في المائة المسجل حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

28 - ونظراً لصغر حجم شعبة التفتيش والتقييم، فإن الشواغر فيها قد يكون لها أثر كبير على قدرتها على تنفيذ خطة عملها. وتوصي اللجنة بأن يحل محل مكتب خدمات الرقابة الداخلية المخاطر المرتبطة بعدم وجود موارد كافية والآثار المترتبة عن ذلك على خطة عمله. وتدعو اللجنة المكتب إلى أن يواصل رصد معدل الشواغر في الشعبة عن كثب وأن يتخذ إجراءات سريعة لملء الشواغر المتبقية.

تحليل النقص في القدرات والميزانية المقترحة

29 - كما كان الحال في ميزانية شعبة التفتيش والتقييم للفترة 2024/2023، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بالنسبة للفترة 2025/2024، إلى أن خطة العمل قد حسبت بالتركيز على عناصر الميزنة الموضوعية القائمة على النتائج المتعلقة بالبعثات، وعلى المواضيع الشاملة لعدة قطاعات. وفي هذا الصدد، لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه بإغلاق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، حددت الشعبة 37 وحدة قابلة للتقييم، وهو انخفاض مقارنة بـ 46 وحدة: 20 عنصراً من عناصر الميزنة القائمة على النتائج في 9 بعثات (بعد أن كانت 12 بعثة) و 17 موضوعاً شاملاً لعدة قطاعات.

30 - وأبلغت اللجنة بأنه كي يتم تغطية مجموعة شاملة تتضمن 37 موضوعاً على مدى دورة مدتها ثماني سنوات، فإن ذلك يتطلب ما يقرب من 4,5 تقييمات في السنة. وبافتراض أن متوسط مدة التقييم هو 12 شهراً مع تعيين مُقيّمين اثنين لكل تقييم، فإن ذلك سيؤدي إلى احتياج سنوي قدره 9 موظفين. ورُدت اللجنة بقائمة من ست مهام يتعين إنجازها في السنة المالية 2025/2024.

31 - وفي إطار الافتراضات المذكورة أعلاه، أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه بالنظر إلى أن ملاك الموظفين الحالي المضمّن في ميزانية شعبة التفتيش والتقييم في إطار حساب الدعم يبلغ ثمانية موظفين (باستثناء وظيفتين تضطلعان بمهام الدعم/الإدارة)، فإنه يتوقع وجود نقص في القدرات ومقداره وظيفة واحدة. وأشار المكتب أيضاً إلى أنه يُفترض في هذا التوقع أن معدل الوظائف الشاغرة هو 10 في المائة.

32 - وتحيط اللجنة علماً بقرار مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تعالج النقص في قدرات شعبة التفتيش والتقييم من خلال الاختيار الاستراتيجي للمهام وتقليص خطة عملها - في انتظار نتائج التقييمات الخارجية. وفي ضوء ما تقدم، تؤيد اللجنة الاحتياجات من الموارد المطلوبة للشعبة، التي لا تنطوي على أي موارد إضافية متصلة بالوظائف على النحو المبين في الجدول أعلاه.

جيم - شعبة التحقيقات

33 - عند استعراض ميزانية شعبة التحقيقات في إطار حساب الدعم، ظلت اللجنة تضع في اعتبارها مبادرة الأمين العام للإصلاح، التي دعا في إطارها إلى عدة أمور منها تعزيز المساءلة. وركزت اللجنة أيضا على معدلات الشواغر وعلى الوقت الذي تستغرقه الشعبة لإكمال مختلف التحقيقات. ولا تزال اللجنة أيضا مدركة لموقف مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتمثل بأن خطة القوة العاملة/تحليل القدرات وتحليل الموارد فيما يتعلق بالشعبة هي أمور تستند إلى حافظة التحقيقات بأكملها أكثر من استنادها إلى مصدر التمويل.

تنفيذ خطة العمل

34 - أبلغت اللجنة بأن تنفيذ خطة عمل شعبة التحقيقات قد استمر النظر فيه في سياق الاتجاهات في عدد الحالات وقدمها والوقت اللازم لإنجازها. وأشارت شعبة التحقيقات إلى أن إجمالي الحالات الواردة ظل يرتفع، حيث انتقل من 1 368 حالة في عام 2022 إلى 1 765 حالة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وعلاوة على ذلك، لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن عدد الحالات المفتوحة ارتفع بشكل كبير، من 426 حالة في عام 2022 إلى 470 حالة في عام 2023.

35 - وارتفع متوسط الوقت اللازم لإنجاز التحقيقات من 10,6 أشهر الذي جرى الإبلاغ عنه في عام 2022 إلى 14,9 شهرا في عام 2023. وفي الوقت الذي يظهر فيه معدل الشواغر في شعبة التحقيقات فيما يتعلق بحفظ السلام علامات تحسن على النحو المبين في الفقرة 36 أدناه، تلاحظ اللجنة أن الاتجاه الحالي يمثل نمطا معاكسا للنمط المسجل في العام الماضي، وتدعو مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى اتخاذ إجراءات لتحسين الوقت اللازم لإنجاز التحقيقات في الشعبة.

36 - وفيما يتعلق بحالة الشواغر، أبلغت اللجنة بأن معدل الشواغر في شعبة التحقيقات فيما يتعلق بحفظ السلام قد تحسن من 24,6 في المائة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى 20 في المائة حتى 31 كانون الثاني/يناير 2024. وعلى نفس المنوال، تحسن أيضا معدل الشواغر العام في الشعبة، من 28,7 في المائة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 إلى 22 في المائة حتى 31 كانون الثاني/يناير 2024.

37 - وبالنظر إلى استمرار ارتفاع معدل دوران الموظفين في شعبة التحقيقات، مما أبقى معدلات الشواغر مرتفعة، تواصل اللجنة التشديد على أن الإدارة النشطة للشواغر في الشعبة ينبغي أن تظل من الأولويات. وتلاحظ اللجنة التحسن في معدل الشواغر، رغم أنه لا يزال مرتفعا، وتكرر توصيتها السابقة بأن يستخدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية آليات توظيف بديلة لمعالجة هذه المسألة. وتشجع اللجنة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على الإبلاغ عن النتائج التي ترتبها الشواغر على أدائه.

تحليل النقص في القدرات والميزانية المقترحة

38 - فيما يتعلق بالنقص في القدرات للفترة 2025/2024، أبلغ مكتب خدمات الرقابة الداخلية اللجنة بأن النقص في قدرات شعبة التحقيقات ما زال يعود إلى كون الزيادة في التحقيقات المفتوحة قد فاقت بكثير الزيادة في الموارد. ووفقا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، تعالج الشعبة الآن ما يقرب من ثلاثة أضعاف عدد الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك المزعوم مما كانت تعالجه قبل بضع سنوات، وتفتح أعدادا قياسية من الحالات للتحقيق فيها، وتصدر أعدادا قياسية من تقارير التحقيق. وأبلغت اللجنة أيضا بأن 64 في المائة

من التحقيقات الجديدة في عام 2023 تتعلق بعمليات حفظ السلام وأن معظم هذه الحالات تعالجها مكاتب التحقيق المقيمة التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في بعثات حفظ السلام الرئيسية ومكاتب مكتب خدمات الرقابة الداخلية في أفريقيا. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أنه لا يتوقع أن ينخفض عدد الحالات الجديدة مقابل تخفيض عدد بعثات حفظ السلام. وأشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا إلى أن الاتجاهات أظهرت تراكما متزايدا في الحالات المفتوحة، وأنه إذا استمر نمط ازدياد الشكاوى، فإن الحالة ستزداد سوءا، مع تزايد الأعمال المتراكمة وعدم إمكانية إنجاز التحقيقات ضمن الأطر الزمنية المستهدفة.

39 - ويساور اللجنة القلق لأنه إذا تراكمت أعداد كبيرة من الحالات بسبب نقص الموارد، فإن نزاهة المنظمة ومساءلتها يمكن أن تتأثر سلبا، إلى جانب تزايد الشواغل بشأن معنويات الموظفين.

40 - ولإتاحة مزيد من السياق، عُرض على اللجنة تحليل للاتجاهات على مدى سبع سنوات يبين أنه اعتبارا من عام 2017، ارتفع عدد الحالات المفتوحة من 152 حالة إلى 346 حالة في عام 2022، ثم بلغ 553 حالة في عام 2023. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 264 في المائة منذ عام 2017، في حين زاد عدد الموظفين (وظائف المحققين العاملين) بنسبة 29 في المائة، من 45 وظيفة إلى 58 وظيفة (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

الاتجاه في عدد الحالات وملاك الموظفين في شعبة التحقيقات



ملاحظة: رسم بياني مقدم من مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

41 - وأبلغت اللجنة بأنه نظرا لارتفاع عدد الشكاوى وللهدف المتمثل في أن يعالج كل محقق ما يصل إلى خمسة تحقيقات مفتوحة مع إنجاز ستة تحقيقات في السنة، فإن شعبة التحقيقات ستواجه نقصا في القدرات يتجاوز 50 في المائة من عدد الحالات التي تتوقعها الشعبة. وأبلغت اللجنة بأنه، بمراجعة معدلات الشواغل أو بعدم مراعاتها، سيكون هناك نقص كبير في القدرات في الشعبة. ووفقا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، فإنه بافتراض وجود معدل شواغل قدره 10 في المائة، فإن هذا النقص ستبلغ 45 وظيفة. ووفقا لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا، من المتوقع أن يكون هذا النقص في المجالات التالية: (أ) عدد المحققين العاملين، حيث

توجد حاجة إلى زيادة عدد المحققين العاملين فيما يتعلق بالحالات للاستجابة للزيادة في عدد الحالات الواردة ومعالجة الحالات المتركمة؛ (ب) عدد الحالات الواردة، حيث توجد حاجة إلى إنشاء وظيفة مكرسة لتلقي تلك الحالات من أجل الإسراع بتقييم الشكاوى الواردة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية وبإسنادها؛ (ج) ضمان الجودة، حيث توجد حاجة إلى تعزيز الفريق الحالي المكرس لتوفير ضمان الجودة واستعراض المعايير المهنية لتقارير التحقيق لتحسين أوقات الإنجاز ومعالجة الحالات المتركمة؛ (د) الاستدلال الجنائي العلمي، حيث هناك الحاجة إلى تعزيز قدرات ذلك الاستدلال، ولا سيما في مجال التكنولوجيا الرقمية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لإزالة الاختناقات وتحسين أوقات إنجاز الحالات.

42 - وأبلغت اللجنة أيضا بأنه من أجل سد النقص في القدرات، اتخذت المبادرات التالية: (أ) طلب مكتب خدمات الرقابة الداخلية موارد إضافية من حساب الدعم من خلال إعادة ندب ست وظائف ثابتة ووظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة من شعبة المراجعة الداخلية للحسابات إلى شعبة التحقيقات؛ (ب) تعمل شعبة التحقيقات على تحسين عملية ضمان الجودة (بما في ذلك معالجة الحالات المتركمة لديها)؛ (ج) ستواصل شعبة التحقيقات بذل جهود نشطة في مجال التوظيف لتقليل عدد الشواغر الحالية؛ (د) تقوم شعبة التحقيقات بتنفيذ نظام جديد لإدارة الحالات لتحسين الكفاءة وتعزيز مراقبة الأداء وإعداد التقارير.

43 - وبعد استعراض خطة عمل شعبة التحقيقات، تؤيد اللجنة مستويات الموارد بالصيغة التي عرضها بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية والمبينة في الجدول والفقرة 7 أعلاه. وفي حين أن إعادة ندب ست وظائف ثابتة إلى الشعبة سيجعل النقص في القدرات أقل خطورة، ترى اللجنة أن هذا الحل لن يكون كافيا. ولذلك، ترى اللجنة أنه ينبغي وضع خطة شاملة لمعالجة العبء المتزايد من الشكاوى والحالات.

رابعاً - خاتمة

44 - يتشرف أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة بتقديم هذا التقرير الذي يتضمن تعليقاتهم وتوصياتهم لكي تنتظر فيها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة.

(توقيع) عمران فانكر

رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) أنطون كوسيانينكو

نائب رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) دوروثي برادلي

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) سوريش راج شارما

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة

(توقيع) جانيت فرانزيل

عضو اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة